قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

كذبة نيسان حكومية

تعرفون كذبة نيسان، كذبتنا التي نكذبها كل عام ونحن مطمئنون إلى أن أحداً لن يؤاخذنا أو يحاسبنا أو يعتبرنا كذابين، فشهر نيسان يمنحنا يوماً لتحويل الكذب "كذبة واحدة في العادة" إلى مناسبة للضحك مع الآخرين. سمّها كذبة بيضاء أو كذبة بريئة أو ما شئتَ من الأسماء، لكنها غير مرذولة لأنها لا تحمل وراءها قصد الإساءة أو الاستغفال.

هذه كذبة نيسان كما عرفها العالم منذ القديم وعرفها العراق منذ سنوات، لكننا منذ التغيير صارتْ لدينا تقاليد سياسيّة في فنّ الكذب كلّ نيسان، ففي هذا الشهر يعتدل الجوّ عادةً ولا يعود المواطن بحاجة إلى التدفئة كما أن الوقت مبكّر على تشغيل أجهزة التبريد، ولذا يقلّ استعمالنا الكهرباء كثيراً، وتبدو الطاقة الكهربائية بوضع أفضل، لكنّ وزارة الكهرباء تفاجئنا كلّ سنة في الإعلان عن أن جهوداً مضنية بُذلتْ من قبلها لتحسين حالة الكهرباء، والدليل ما تشاهدونه هذه الأيام من تحسّن.

بعد أن تكرر المشهد مرات عدة عرفنا أن ذلك أسلوب الحكومة في إتحافنا بكذبة نيسان، لكننا. ربما لكي يكتمل مشهد الفرجة. نفتعل تصديق الوزارة ونبتهج وندعو للحكومة بالتوفيق والسداد إلى أن تمرّ أيام ويصبح الجوّ حاراً، تمدّ لنا الحكومة لسانها لتقول لنا "إنها كذبة نيسان أيها الأغبياء"؛ وتضحك ونضحك نحن معها حتى تنقلب الحكومة على ظهرها من الضحك وتدمع عينا الوزير وهو يقهقه، ونعيش في سعادة وحبور حتى في أيام الصيف اللاهبة.

هذه حكايتنا السعيدة كلّ عام، يكذبون ونصدّق من أجل أن يضحكوا علينا، لكنّ الحكومة فاجأتنا أمس بخبر يمكن أن يشكّل تغييراً ملحوظاً في كذبتها النيسانية التقليدية، فهي أعلنتْ أن بغداد ستخلو من السيطرات ومن الحواجز الكونكريتية.

علينا ألا نفسد المشهد، علينا أن نصدّق، فإذا لم يكن تصديق ذلك ممكناً، فعلينا افتعال التصديق، ونستمرّ في إقناع أنفسنا بصدق عمليات بغداد وجدّيتها، إلى أن يحين موعد إعلانها عن الحقيقة فيخرج لنا ناطق ما باسمها ليقول لنا "لقد شربتم المقلب أيها المغفلون .. إنه نيسان وهذه كذبتنا التي نكذبها كلّ عام"، لنضحك مع الحكومة التي تضحك علينا ونضحك عليها ليل صباح في الليالي والأيام الملاح.

كذب الحكومة غير بريء، لأنّ فيه استغفالاً لنا، فلا الكهرباء تتحسن في نيسان، ولا الحواجز سترفع قريباً، لكنّ ما يخفف عنا الشعور بالغباء إحساسنا بأن لدينا حكومة خفيفة الدم، لا تنسى. مع كثرة انشغالاتها بتسقيط أعدائها. يوم الأول من نيسان الذي يبلغ فيه كذبها مداه.

نحن نتمنى طبعاً أن تكون كلّ أيام السنة الأول من نيسان، على الأقلّ ليكون الجو معتدلاً ولا يسلقنا الحرّ أو يرجفنا البرد، لكنّ حكومتنا الموقرة تتمنى ذلك أيضاً لأنّ كذبها سيكون مستساغاً باعتباره كذباً أبيضَ؛ فمادامتْ الحكومة تكذب باستمرار، ليل نهار، فإن شهر نيسان سينقذها من أن تكون حكومة كذّابين.

ياربّ اجعل أيامنا كلها الأول من نيسان، وأعطنا طاقة كبيرة على القهقهة.

خصخصة الأمن في العراق
ماكنة قتل محميّة

جاسم محمد

لقد تعددت أنواع وأشكال العنف والقتل في العراق ،فماكنة القتل تطحن بالعراقيين وسط شراكة سياسية بائسة أدخلت العراق في دوامة العنف والدمار ، والشركات الأمنية الأجنبية والعراقية كانت ولاتزال أحد عوامل ذلك العنف رغم رحيل القوات الأميركية أواخر العام الماضي ٢٠١١ .

نقلت الإدارة الأميركية تجربة خصخصة الأمن في العراق بعد احتلالها عام ٢٠٠٣ ، وجاءت بالشركات الأمنية الخاصة لتقوم بحماية الدبلوماسيين والمقاولين الأمريكان بدلا من القوات الأميركية لتجنب أية توابع قانونية تلزم الحكومة الأمريكية في مساءلتها ، وقد شهد الشارع العراقي الكثير من عمليات القتل العشوائي بسبب تلك الشركات الأمنية ، فهي تحرمها على أراضيها وتحللها في أراضي الدول الأخرى مثلما فعلته في معتقل غوانتناموا.

رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي السابق ، هو عراب خصخصة الأمن في العراق بالاشتراك مع ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي في عهد بوش الابن ومدير سابق لشركة الأمن الأميركية(هاليبرتون) العاملة في العراق التي تعتبر اكبر مجهز لوجستيك للقوات الأميركية.

تسجيل الشركات الأمنية في العراق

أصدر الحاكم المدني بريمر عام ٢٠٠٤ القانون المرقم ١٧ الذي منح الشركات الأمنية الحق باستعمال القوة واحتجاز العراقيين مع توفير الحصانة القضائية لها . للشركات . فبدأت حينها الشركات الأمنية تدخل العراق عن طريق اتحاد الشركات الأمنية في العراق وسمح القانون العراقي لها باستيراد ما تريد من الأسلحة دون موافقة وزارة الداخلية .

لقد وصل عدد الشركات الأمنية في العراق إلى ١٠٩ شركات ، ٢٨ منها أجنبية والباقي عراقية ،

وتستعين اغلب الوزارات العراقية بشركات أمنية أجنبية لحماية المواقع وبعض المسؤولين ، ومنها مطار بغداد الدولي الذي تقع مسؤوليته على شركة (آرمر كروب) البريطانية .

وقد أعلنت الخارجية الأمريكية عن نيتها الاستعانة بـ ٧٠٠٠ متعاقد لحماية سفارتها ، في أعقاب إعلان أوباما انسحابه من العراق أواخر ٢٠١١ وعدم تمديد العمل بالاتفاقية الأمنية مابين البلدين .

يعتبر الجنود السابقون من قوات الكوماندوز المصدر الرئيسي لتلك الشركات ، ووفقاً لتقرير لجنة تقصي حقائق لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، فان ٥٪ فقط من مخالفات المرتزقة في كل من العراق وأفغانستان تم عرضها أمام القضاء ، أما صحيفة (الاندبندنت) البريطانية فقد وصفت مقاتلي الشركات الأمنية بالمرتزقة وهم يتحركون في بغداد مدججين بأسلحتهم على طريقة رعاة البقر .

وفي عام ٢٠٠٧ نبه تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول نشاط المرتزقة ، جمعته مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين ، إلى حقيقة أن معظم الأفراد المتعاقدين المنتشرين في مناطق الصراعات المسلحة لا يمكن مساءلتهم إلا أمام الشركات التي تتعاقد .

تاريخ بلاك ووتر

شركة بلاك ووتر: هي أقوى جيش مرتزقة في العالم تم تأسيسها عام ١٩٩٦ من قبل إريك برنس .

ويرجع تاريخ خصخصة الحرب حسب بحث الصحفي الأمريكي(جيريمي سكيهيل) إلى حروب الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية وتأمرها مع الجنرال أوغيستو بينوشية في قلب نظام الحكم في تشيلي وقتل الرئيس سيلفادور أليندي المنتخب ديموقراطيا عام ١٩٧٣ آخذاً بنظر الاعتبار نشاطات شركة بلاك ووتر الآن في تشيلي في ما يخص استئجار أعداد كبيرة من المرتزقة العسكريين التشيليين وإرسالهم إلى العراق تحت غطاء فرق الحماية الأهلية.

وقد تولت مهام حراسة الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية والعراقية المهمة ، وتقاضت من أجل تأمين حماية (بول بريمر) ، (٢١) مليون دولار في السنة وهي تملك أكثر من (٢٠) ألف مسلح .

وفي حادث منفرد قتلت بلاك ووتر ١٧ عراقيا في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ في ساحة النسور في بغداد بدون أن تخضع إلى أي مساءلة قانونية .

صمت برلماني وحكومي أمام جرائم القتل

لا نستبعد تورط بريمر الحاكم المدني الأميركي السابق في العراق مع الشركات الأمنية التي عملت في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية لينقل نفس تجربة المجموعات المرتزقة إلى العراق ، واحتمالات التورط جاءت بعد ترشيح إدارة بوش والصقور إلى بريمر/ الإداري غير السياسي / أصحاب مشروع القرن الأميركي ، أبرزهم ديك تشيني ورامسفيلد وباول .

وليس باستطاعة الحكومة العراقية مقاضاة شركة بلاك ووتر طالما أن بريمر والإدارة الأميركية وفر لها الحماية : بعدم إخضاعها إلى القانون العراقي. وفقا لتشريع حكومة الاحتلال عام ٢٠٠٤ يمنع مقاضاة شركات الأمن الأجنبية في المحاكم العراقية .

ووفقا لمرسوم عام ٢٠٠٤ ، تمنع مقاضاة شركات الأمن الأجنبية في المحاكم العراقية ، وبذلك عرضت قضية ساحة النسور على محكمة أميركية ، لكن القاضي الأميركي رفض جميع الاتهامات الجنائية الموجهة إلى الشركة بارتكاب الجريمة . و رغم أن العراق أمر بطرد جميع المتعاقدين مع بلاك ووتر ، لكنها غيرت اسمها إلى إكس سيرفيسز لتدخل من جديد .

إن حماية ومراجعة الدستور العراقي تكون ضمن مسؤولية البرلمان والسلطة التشريعية أكثر من الحكومة التنفيذية ، والأجدر بالبرلمان العراقي إجراء مراجعة لقرارات بريمر وقانون الشركات الأمنية التي أصدرها وفقا للمصالح الأميركية ، أكثر من مراجعته قوانين وتشريعات بعيدة عن امن المواطن مثل قانون منع التدخين في الأماكن العامة أو إعادة النظر برواتبه وامتيازاته.

إن إبقاء الشركات الأمنية العاملة في العراق وخاصة الأجنبية تعمل بعيدا عن المساءلة القانونية ، يعتبر انتقاصا للسيادة العراقية وفشل البرلمان أكثر من الحكومة . ففي الوقت الذي تعلن فيه الحكومة كامل سيادتها بعد الانسحاب الأميركي و كتل تدفع مؤيديها في تظاهرات مليونية من اجل إلغاء الاتفاقية الأمنية ومباركتها للحكومة وللبرلمان ، عليها أن تعي وجود الشركات الأمنية في العراق قبل ذلك .

إن صمت البرلمان العراقي وبعض الكتل السياسية عن بقاء تلك الشركات الأمنية يجعلها في موضع اتهام ، رغم أن بعض المراقبين اعتبروا وجود فيالق الشركات الأمنية في العراق استمراراً لمصالح البعض منهم أو تورط آخرين في عمليات فساد مالي وإداري .

الشركات الأمنية تفرض سياستها

المشكلة أن غالبية الشارع العراقي حتى الآن تنقصه الثقافة الأمنية ولا يعرف حقيقة عمل الشركات الأمنية بل هنالك خلط بينها وبين القوات الأميركية والكوماندوز وهي لاتقل بطشاً عن بعضها في قتل الشعب العراقي .

إن الشركات الأمنية وجدت واستمرت بضغوطات أميركية على العراق لتكون بديلا لقوات الاحتلال ، هذه السياسة فرضت على العراق ليكون امن وحماية المنشآت الأميركية والمطارات تحت إدارة أجنبية وهي إشارة إلى ضعف وعجز الحكومة العراقية والبرلمان معا على عدم قدرتهما امنيا واستخباريا وعسكريا على توفير الأمن .

وقد يكون صمت الحكومة والبرلمان أمام جرائم شركات الأمن هو عدم قدرتها على حماية نفسها من تلك الشركات ، واحتمال إصدار أي قرار ضدها قد يعرضها إلى التصفية خاصة أن تلك الشركات هي من تمسك بأمن المنطقة الخضراء والمناطق الحساسة .

وهذا يؤكد أن القوات الأمنية حلتْ بديلا للقوات الأميركية ضمن سياسة خصخصة الاحتلال والأمن في العراق .

وجودهم انتقاص من سيادة العراق

إن وجود واستمرار الشركات الأمنية وفيالق المرتزقة في العراق يمكن أن يؤثر على القرار العراقي وعلى علاقات العراق الخارجية وفقاً لما يخدم تلك المجموعات لتكون هنالك حكومة خفية وماكنة قتل تضرب من يعارضها.

تداعيات استمرار الشركات الأمنية

إن وجود واستمرار تلك الشركات وفيالق المرتزقة في العراق ممكن أن يؤثر على القرار العراقي وعلى علاقات العراق الخارجية وفقا لما يخدم تلك المجموعات لتكون هنالك حكومة خفية وماكنة قتل تضرب من يعارضها فالعراق يشهد حملة عسكرة ، إذ ماعاد أمام المواطن العراقي غير الالتحاق ببعض تلك الشركات أو الجيش أو الشرطة بعيدا عن التعليم والمعرفة مستغلة في ذلك أعداد البطالة من العراقيين الذين أصبحوا يبحثون عن أي فرصة عمل .

إن استمرار وجود الشركات الأمنية يبعث الرعب في نفس المواطن العراقي ويبعث خيبة أمل وفقدان الثقة بحكومته التي أصبحت هي تحت حماية تلك الشركات الأمنية .

في نوستالجيا الفرح الشيوعيّ!

محمد عطوان

دائما كنت أتساءل مع نفسي عن معنى الإحساس الذي يغمرني وأنا أعيش كرنفالات الحزب الشيوعي العراقي موسميا، وكنت أتساءل في سري أيضا؛ إلام تنتمي هذه الأجواء التي تتشكل في أفضية الحزب وأنا ابن الجيلية التي لم تشهد زمنه وحياته، والتي تجبرني دائما على التقاط المعاني والأماني وتسجيتها، واستراق الملامح والروائح وتشممها، واجترار الفجائع والوقائع وتقليبها، التقاطها واستراقها واجترارها من أجواء تعود إلى سني الأربعينات والخمسينات والستينات وحتى السبعينات، ذلك الزمن الذي تنتمي إليه هذه الجماعة المحتفلة.

إن ما أشاهده بتعبير مايك كرانغ: "أفضية تتشكل خارج المجتمع العادي، أفضية يستطيع فيها المشاركون أن يحسوا بانتماء عاطفي ويحتفلوا بثقافة الجسد والرقص والحرية في صدوع المشهد الثقافي المعيش.

وإن ما يُمارس هو اقرب ما يكون إلى احتفال لجماعة ثقافية أو أقلية "عرقية" قديمة لها طقوسها وعاداتها وانجذابها لتفاصيل حياتها الأولى إلى الدرجة التي يصل أفرادها إلى الذوبان والاندكاك المغرق في الطقس من خلال الأناشيد والتراتيل والهوسات.

ذات مرة شاهت شريطا فيلميا قصيرا يعرض عرسا يهوديا في إسرائيل، ويغني المحتفلون فيه أغنية لهم على الطريقة البغدادية عنوانها (عافاكي) وكانت هذه الأغنية بالرغم من أجواء الضحك والابتهاج تقطر حزنا عميقا ووجدانا رطبا، وفيها تأملت عيش هذه الجماعات وهي تُعبِّر عن وجودها من خلال استدعاء ذاكرتها المتوارثة، وفي وطن مستنسخ أو مبتكر، لا يعفيها من بحثها عن وطنها المتخيل، موطن الطفولة والأغاني المحلية والأحلام والسهرات. وطنها الذي يتهدده الزوال في المنفى والداخل، وجماعات الوطن مهددة بالضياع هي الأخرى، ولهذا تُحيي حضورها بشجونها وآهاتها ورقصاتها.

ربما أدّعي أنه لا توجد موحدات اجتماعية نستالوجية تديرها جماعة أو طائفة أو حزب كالتي يعيد تشكيلها الحزب الشيوعي العراقي في العراق اليوم. يعمد بوصفه "جماعة" إلى تأسيس حضوره الاجتماعي والوجداني من خلال موحدات قيمية وثقافية من صناعته هو، بطريقة يبتعد في توظيفها كثيرا عن التعبئة والتجنيد، ليقترب من الحنين إلى نقطة المبتدأ، حيث الايدولوجيا لم تكن - مع الناس - بناءً سلبيا يخلو من معنى، والمثقف لم ينفك ينشر حتى يجد شعره تُداوله الألسن، ومقروءه موضوع سجال الطبقة الوسطى والشغيلة. والشعار أي شعار كان يتشربه الناس مثل برنامج عمل ملزم، والمناضل كان يقوى على تثقيف أبناء المحلة، والأناشيد تحفظ عن ظهر الغيب.

إن ما يُحيا من الطقوس/الاحتفالات يشعرني دائما بالعودة إلى جماعة لم تعد تتلفت إلا إلى جدار الماضي ولا تتنفس إلا هواء الذكريات. قد يبدو توصيف الحزب بالجماعة الأقلية الـ "عرقية" قدحا فيه، ولكني أعني في ذلك الأقلية القائمة على الهوية العراقية التي أخذت شيئا فشيئا بالانحسار، وهي أقلية كانت تمثل يوما الطابع الثقافي والاجتماعي العراقي من مجالاته الأوسع.

لم يكن الشيوعيون يمثلون غالبية الفقراء والمعدمين من أبناء القرى والأرياف حسب، أو من يطلق عليهم وصف الأقليات العراقوية بصياغة إريك دافيس من منظور القومية، إنما كانوا يمثلون النسق الاجتماعي الثقافي والسياسي العام الذي يتخلل التفاصيل الحياتية صغيرها وكبيرها. الشيوعيون لم يجهزوا على الحياة السياسية البرلمانية والمدنية يوما بحسب ما يشاع، ولم يكونوا وراء انقلاب بكر صدقي أو حركة ضباط مايس، ولم يكونوا مع عبد الكريم قاسم بالمعنى الاختزالي الذي يطول الشيوعية، هم ليسوا داود الصائغ في الستينات أو الجبهة التقدمية في السبعينات، إنما هم الروح الشعبي الخالص بعيدا عن مدارج الانتماء و"المأسسة" والنسخ المستوردة والايدولوجيات، إنهم يعيشون بيننا الآن وفي بيوتنا، إنهم الـ"نحن" على سعة الـ"نحن"، لكنهم على كثرتهم وبيان هويتهم أضحوا يمثلون قلة عراقية مفارقة لا تحتفي بغير ترانيم الفرح.

النضال المجد للفرح

القمّة وسوريا وعنّان!

قاسم السنجري

قبل انعقاد قمة بغداد كثيراً ما عبّر العراق عن مخاوفه من التغيير السوري وخشيته من استيلاء جهات إسلامية متشددة على السلطة سبق أن تعاطفت و دعمت الجماعات المتشددة و التكفيرية في العراق ،و لكن سعي العراق للعودة إلى المجتمع العربي بعد الانسحاب الأمريكي الذي أسقط الحجج العربية في عدم التعامل مع حكومة العراق كونها حكومة تحت الاحتلال ، هذا السعي جعل العراق بين خوفين ، خوف إحباط عقد القمة في بغداد وخوف استيلاء الإسلاميين المتشددين على حكم سوريا المدعومين من قبل السعودية وقطر ، وهذا الأمر وضع العراق في موضع الماشي على الحبل عليه أن يوجه نظره إلى الأمام و أن يُسقط العصا من يده، و لا يستطيع التضحية بمكتسباته التي يشعر بأنها استحاق طبيعي ألا و هي أمنه القومي و سلامة أراضيه من أي تهديد خارجي و تضييفه القمة العربية التي هي حق طبيعي كون العراق عضوا مؤسسا في الجامعة العربية ،وهذا الأمر جعل العراق يبذل جهداً كبيرا للحفاظ على هذه المكتسبات ،مع وجود صراع كبير مع قوى لها هيمنتها على مجلس الجامعة العربية ،واتضح هذا الصراع جلياً بالتمثيل المنخفض لقطر و السعودية ،و رغم رفض العراق الدائم تدويل الأزمة السورية إلاّ أنه أبدى موافقته وتبنيه إعلان بغداد الذي صدر من القمة الثالثة و العشرين وتبنيه مهمة كوفي عنان هو عودة هذا الملف بقوة نحو تدويله بدعم عربي متكامل.

هي المرّة الأولى التي تكلف فيها جامعة الدول العربية مبعوثاً من خارج نطاق الدائرة العربية لتنفيذ مهمة قد تبدو بالمستحيلة ، في الوقت الذي أسفرت المنظمة الدولية عن مهمة عصية يتولاها كوفي عنان لإقناع سوريا بشقيها الحكومة و المعارضة بإنهاء العنف المتواصل منذ أكثر من عام فتح صفحة سياسية جديدة تستند إلى الحوار بين جميع الأطراف ،و رغم إعلان الحكومة السورية الموافقة على مبادرة عنان إلاّ أن المهمة لا تزال يشوبها الغموض و الحكم على نجاحها أشبه بعملية تكهن لا نجد لها أي مصاديق على أرض الواقع ،فالحكومة السورية تشرح من خلال إعلامها أنها تحارب عصابات مسلحة انشقت عن الجيش السوري مخترقة من قبل عناصر قاعدية ، بينما المعارضة المتعددة و غير الموحدة لا يزال مشروعها يراوح بين فقرتين ذات أغراض مدعومة من قبل قوى عربية لها أجندات تسعى لتحقيقها على الأراضي السورية دون النظر إلى توحيد خطاب وطني سوري يشمل جميع اصطياف المعارضة السورية ،و ما يلفت الانتباه لهذه النقطة المثيرة الملف السوري أن المعارضة الكردية استشعرت أنها خارج إطار هذا المشروع و إن ما يجري على الأرض يصب في مصلحة طرف واحد من الجهات المعارضة الأمر الذي دعاهم للانسحاب من مؤتمر اسطنبول ، وحين تأتي مبادرة كوفي عنان في خضم هذا الصراع قد يبدو أن التعامل مع الحكومة السورية أكثر سهولة من التعامل مع أطراف غير متفقة و لامتوحدة الخطاب.

إن كوفي عنان يشعر بصعوبة مهمته و استحالتها في كثير من الجوانب، فهو إن ضمن موافقة جميع الأطراف على بداية حوار سياسي، تبقى هناك أطراف تمسك الأرض و تستخدم السلاح بعيدة عن أي تمثيل في أطراف المعارضة كونها جهات مسلحة مجهولة الانتماء ،وهذه الجهات سيكون من الصعب السيطرة عليها أو ضمان التزامها في توقف استخدام السلاح وإطفاء نار العنف الذي إن اشتعل لا يمكن إطفاؤه بسهولة.

أيهما أهم النفط أم تراث العراق الحضاري؟

باسم محمد حبيب

صدمني خبر نقله لي صديق يعمل في الهيئة العامة للآثار العراقية يقول : إن الوزارة بصدد مد أنبوب نفطي يمر عبر موقع مدينة بابل التاريخية ، المدينة التي لا يمكن لأحد أن يتجاهل قيمتها ومكانتها في التأريخ والتراث العراقي فضلا عن التأريخ والتراث الإنساني والتي تحاول هيئة الآثار العراقية ومنذ زمن إقناع اليونسكو بضمها إلى قائمة التراث العالمي بعد أن فقدت قيمتها الآثارية بسبب التعمير العبثي من جانب النظام السابق .

ولأن الخبر مهم وصادم فقد قررت أن أطرح بعض الأسئلة على وزارة النفط الموقرة فربما لديها ما يبرر عملها لا سيما وهي الوزارة التي تعتمد عليها كل مؤسسات الدولة العراقية ناهيك عن الشعب العراقي الذي سيعاني بدونها من الجوع والفاقة .

أول أسئلتي تقليدي ولكن لا مناص منه وهو : هل النفط الناضب أهم من تراثنا القديم وهويتنا الحضارية ؟ سيكون جوابكم واضح وصريح : نعم النفط أهم لأننا بدون النفط سنموت من الجوع ، جواب مقنع بلا ريب لذا لابد لي أن أطرح سؤالا آخر وهو : هل يمكن للنفط أن يعطي للعراق مكانة تاريخية وحضارية كما تفعل الآثار العراقية من بنايات ومنحوتات وأختام ورقم طينية وغيرها ؟ سيكون جوابكم لي : وما قيمة المكانة التاريخية والحضارية أمام المليارات التي يوفرها النفط والتي لا يمكن تحقيقها بدونه ، إذن سيكون خلاصة الحوار : إن النفط أهم من الآثار على الأقل من الناحية الاقتصادية المهمة جدا وهذا ما يجب أن أقره معكم ، لكنني أود أن أطرح سؤالا أخيرا من باب إكمال الحوار ومناقشة كل جوانب هذا الموضوع الخطير ، وهو أننا لا نشك في أهمية هذا الأنبوب النفطي ، ولكن ألا يوجد مكان آخر يمكن أن يمر به هذا الأنبوب غير آثار بابل التأريخية ؟ ألا تعتقدون معي أن الإصرار على مد أنبوب النفط عبر هذا المكان دون سواه قد يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن وراء هذا الإصرار هدفا ما ، وقد يكون هذا الهدف هو محاولة تجريد العراق من عنصر هويته القديم وإعطائه هوية تعود لفترة زمنية واحدة هي الفترة الإسلامية انسجاما على ما يبدو مع اتجاه سياسي ما . لست من الذين يشككون كثيرا لكنني قطعا من الذين يحبون أن يسمعوا إجابات تبدد ما يطرحه الآخرون من شكوك حتى لا يغدو الشك سيد الموقف ولا مناص منه .